



تحالف آراب واتش يقدم
**ديون اليمن الخارجية وآثارها
على الشعب اليمني**

من انجاز د.سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن.
وإشراف د. يحيى صالح محسن
المدير التنفيذي للمرصد اليمني لحقوق الانسان

2022

المقدمة

تعرف اليمن، على غرار اقتصاديات الدول النامية بشكل عام والاشد فقرا بشكل خاص، تفاقم مشكلة الديون الخارجية التي تعتبر من أخطر واعقد القضايا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل انتشار جائحة Covid-19، وتزداد حدة هذه المشكلة في الدول الفقيرة في منطقة الشرق الأوسط مثل اليمن جراء الحرب وحالة الانقسام السياسي.

ورغم أن هذه الدول تضع آمالاً كبيرة على التمويل الخارجي في تحقيق التنمية ورفع معدلات النمو وتخفيف معدلات الفقر إلا أن النتائج على الواقع مازالت بعيدة عن تحقيق هذه الأهداف، حيث أظهرت الدراسات تعثر النمو الاقتصادي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، تحت وطأة أعباء الديون الثقيلة، الامر الذي يستحيل معه الافلات من براثن الفقر.¹

كما أن خدمة الديون المفرطة قد قيدت قدرة العديد من البلدان النامية على النهوض بالتنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاساسية لإعمال وتلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

وبالإضافة إلى كونها من أشد الدول فقرا، تعاني اليمن من استمرار الحرب و ظروف سياسية غاية في التعقيد، اثرت على الاقتصاد بشكل كبير، واضعفت قدرة الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية والمعيشية، حيث يقدر البنك الدولي أن الناتج المحلي الاجمالي اليمني قد انخفض بنحو 50 في المائة منذ 2015² يعد تراجع إنتاج النفط والغاز وانخفاض حاد في الإيرادات الوطنية، مما ترك الحكومة عاجزة عن توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، كما زاد التضخم المفرط من تكلفة الغذاء والوقود بنسبة 150 و 200 في المائة على التوالي؛ إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم حدة

¹ بنديكت كليمنتس، رينا بانتشاريا، توان كوك نوين، هل يعمل تخفيف اعباء الديون على دفع النمو في البلدان الفقيرة، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصاديا 34، ابريل 2005م.

² موقع برنامج الامم المتحدة الانمائي - أهداف الالفية - <https://www.ye.undp.org/content/yemen>

الفقر مما جعل البقاء على قيد الحياة أمرا صعبا للغاية بالنسبة لمعظم اليمنيين. حيث يعيش أكثر من نصف السكان على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم، ويحتاج حوالي 80 في المائة منهم إلى المساعدات الإنسانية والحماية.³

ويهدف هذا البحث دراسة وابرار آليات الاقراض الدولي، وطبيعة اشتراطات مؤسسات التمويل الدولية لتقديم القروض وخاصة البنك وصندوق النقد الدوليين، وكذلك تقييم مشكلة ديون اليمن وآثارها على الوضع الاقتصادي وعلى الشعب اليمني، وكذلك اقتراح بعض الاجراءات التي يمكن اتخاذها من قبل مختلف الجهات المسؤولة لمعالجة مشكلة الديون.

وتكمن أهمية الدراسة في انها تستقصي أسباب واثار مشكلة الدين الخارجي لليمن على الاقتصاد والمواطنين مع تحليل للوضع القائم وهو ما يسهم في وضع خطة او برنامج للتخفيف من اعباء الديون عن كاهل الدولة والمواطنين، ويساهم ايضا في رفع قدرات الدولة على توجيه مواردها لصالح الخدمات الاساسية، خصوصا في ظل الحرب وجائحة كورونا.

ويعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مع اجراء بحوث وزيارات ميدانية لكل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية والبنك المركزي اليمني واجراء مقابلات مع مسؤولي تلك الجهات وغيرها، مع الاعتماد على المصادر الاخرى المتمثلة في التقارير الاقتصادية والمالية من الجهات المحلية والدولية.

³ برنامج الامم المتحدة الانمائي، <https://www.ye.undp.org>، تاريخ الزيارة 14 اكتوبر 2020م.

الفصل الاول

الوضع الاقتصادي لليمن

تعيش اليمن منذ 2015 وضعا اقتصاديا متدهورا نتيجة للحرب التي تعيشها والتي اثرت على كثير من القطاعات الاقتصادية واطعفت من موارد هذا البلد الفقير والذي كان يعاني اصلا من ضعف الخدمات الاساسية المقدمة للمواطنين حتى قبل اندلاع الحرب.

يستعرض هذا الفصل الوضع الاقتصادي لليمن لفترة ما قبل نشوب الحرب حتى 2015، والفترة اللاحقة.

المبحث الأول

الاقتصاد اليمني قبل عام 2015

عُرِفَت اليمن كأفقر دولة في المنطقة لعقود عديدة حيث عانت من اختلالات اقتصادية كبيرة نتيجة للوضع السياسي غير المستقر وما انتجته حرب 1994 وما تلاها من برامج اصلاحات نفذت بالتعاون مع البنك وصندوق النقد الدوليين، ورغم ما تحقق خلال الفترة من 1995 حتى 2010م من تحسن اقتصادي نسبي إلا انه مازال بعيداً عن النتائج المتوخاة، كما ان الاحداث السياسية على الساحة اليمنية نهاية 2010 و2011 أو ما يسمى بالثورة الشبابية وما تبعها من صراعات سياسية، وصولا الى الحرب الدامية في بداية 2015 ساهمت في تفويض الاستقرار الاقتصادي بالبلد.

وفي قراءة للواقع الاقتصادي في ضوء المعطيات الموثقة نجد أن اليمن عانت انكماشاً اقتصادياً نسبته 11 % عام 2011، كما أن مُعدّل البطالة تضاعف من مستواه الذي بلغ 14.6 % في عام 2010، وبلغت

نسبة بطالة الشباب 60 في المائة، كما ارتفعت أيضا أسعار الغذاء حيث بلغ مُعدّل التضخم السنوي 23 في المائة في نهاية عام 2011، كما تشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة الفقر إلى 42 في المائة من مجموع السكان في عام 2009 و 54.5 في المائة في عام 2011.⁴

جدول رقم (1) المؤشرات الاقتصادية لليمن للفترة 2012-2014 (ملايين الدولارات)

2014	2013	2012	الاعوام البيان
***31742	***34755	***32074	الناتج المحلي الاجمالي
**%8.5-	**%8.5	**%3.47	نمو الناتج المحلي الاجمالي
**10070	**9791	**11237	حجم الإيرادات
**13089	**12674	**12969	حجم الانفاق
** -3019	** -2882	** -1732	عجز الموازنة
%23	%22.7	%13.35	نسبة عجز الموازنة
*6861	*6924	*6942	الديون الخارجية طويلة الاجل
*7723	*7688	*7586	الديون الخارجية + ائتمان صندوق النقد الدولي
*%19	*%19.9	*%22.4	نسبة الديون الخارجية إلى الدخل القومي الاجمالي
*361.1	*269.4	*254.3	مدفوعات الديون (الاقساط + الفوائد)
%3.5	%2.75	%2.26	نسبة مدفوعات الدين من الموازنة العامة
%63.4	*%68.7	*%80	الاحتياطيات الدولية إلى اجمالي الديون الخارجية

المصادر :

1- * البنك الدولي International Debt Statistics 2021

Country Tables: Yemen, Rep /

<https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/countryanalytical/YEM>

2- ** نشرة احصائية مالية الحكومة ، وزارة المالية اليمنية، العدد السابع والخمسون –الربع الثالث 2014م..

3-*** كتاب الاحصاء السنوي لعام 2014م، الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية.

وفيما يخص الديون الخارجية فقد شهدت ارتفاعا طفيفا خلال هذه الفترة وذلك رغم انخفاض حجم الديون

الخارجية طويلة الاجل نتيجة زيادة ائتمان صندوق النقد.

⁴ البنك الدولي، مواجهة الحقائق الصعبة في اليمن <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2012/09/26/yemen> تاريخ الاطلاع 14/ 10/ 2021

وقد بلغ عدد القروض الممنوحة لليمن 621 قرصا توزعت كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2) نسبة وعدد قروض الجهات المقرضة لليمن قبل عام 2015

الجهات المقرضة	عدد القروض	نسبة القرض من اجمالي قروض اليمن
المؤسسات الدولية	191	30%
الصناديق والمنظمات الاقليمية والدول العربية	241	31.7%
الدول الاوربية وامريكا	108	16.9%
دول اسيا	37	4.5%
الصناديق	22	8%
قروض تصديرية	11	---
القروض الخاصة	11	---
المصدر: نشرة احصائية مالية الحكومة، وزارة المالية اليمنية، العدد السابع والخمسون - الربع الثالث 2014، صفحة رقم 8.		

ورغم ان الديون الخارجية على اليمن في عام 2014م كانت قد بلغت 7.4 مليار دولار، إلا أن المتبقي من

هذه القروض غير مستخدمة بلغ 2.18 مليار دولار اي ما نسبته 29.36% وهي نسبة كبيرة.⁵

كما أنه خلال هذه الفترة كانت نسبة الديون إلى إجمالي الدخل القومي الاجمالي تتراوح بين 22% عام

2012م و19% عام 2014 وهي نسبة آمنة.⁶

فيما لم تتجاوز نسبة مدفوعات الدين مقارنة بالموازنة العامة 3.5% رغم ارتفاعها المستمر.

⁵ نفس المرجع السابق.

⁶ بنديكت كليمنس، رينا بتانشاريا ، توان كوك نوين، هل يعمل تخفيف الديون على دفع النمو في البلدان الفيرة، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، 2005، صفحة رقم 6.

يتضح مما سبق ان الاقتصاد اليمني رغم انه يعتبر من أفقر الاقتصادات في الاقليم الا انه كان يحرص على توفير الاستقرار المالي، مع استقرار نسبي في حجم الديون، رغم انخفاض الاحتياطيات الخارجية وارتفاع الدين العام المحلي لتغطية العجز المتزايد في الموازنة العامة جراء ارتفاع الانفاق الحكومي.

المبحث الثاني

الوضع الاقتصادي لليمن بعد عام 2015

منذ عام 2015 واليمن تعيش حربا أهلية اضعفت الاقتصاد وفككت النسيج الاجتماعي وقوضت ركائز الدولة، حيث أصبحت الحكومة غير قادرة على تقديم الخدمات وضمان حقوق المواطنين والايفاء بالمتطلبات المالية وحشد الموارد، بالإضافة لانهايار متسارع للعملة وتدهور القطاعات الانتاجية.

ففي نهاية عام 2015، أغلقت حوالي ربع الشركات والمؤسسات الاستثمارية وتهاوت صادرات النفط والغاز الطبيعي، والتي كانت ذات يوم تعد المورد الرئيسي للبلاد بنسبة 85%، مما انعكس سلبا على مخزون العملة الأجنبية في اليمن، ومع انخفاض الاستيراد إلى النصف، وصعوبة عمليات التحويل المالية للخارج لتمويل الاستيراد عن طريق البنك المركزي اليمني التي تم توجيهها بشكل أساسي من خلال قنوات غير رسمية (شركات ومحلات الصرافة). استمر الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض. ففي عام 2015 تقلص الناتج المحلي بما يقرب من 28% و9.8% في عام 2016 و7.5% في عام 2017، وتعذر على الحكومة دفع رواتب موظفيها وفقد الكثير من اليمنيين وظائفهم أو مصادر دخلهم، مع وجود نحو 20.7 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة والحماية، كما ارتفع عدد المدنيين الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية حادة إلى 12.1 مليون كما بلغ عدد النازحين داخليا بسبب الحرب أكثر من 4 مليون نازح.⁷

⁷ تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الاونشسا) – الصادر في 6 نوفمبر 2021م

لقد دمرت الحرب مئات المدارس في اليمن، حيث تضررت أكثر من 1500 مدرسة⁸ بسبب الغارات الجوية أو القصف، ولم يتقاضى أكثر من نصف المعلمين رواتبهم منذ عام 2016. وانقطع عن الدراسة 36 بالمائة من الفتيات و24 في المائة من الأولاد⁹.

وتفاقم العجز التجاري لليمن ليبلغ 26 بالمائة من الناتج الداخلي الاجمالي عام 2018، وهو ما انعكس سلبيًا على القيمة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية¹⁰.

وبحسب بيانات مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الصادرة تعاني اليمن من أسوأ أزمة إنسانية في العالم جراء ما سببته الحرب¹¹، اذ يواجه 10 ملايين يمني خطر المجاعة في وقت تعاني فيه معظم مناطق اليمن من انعدام الأمن الغذائي، في وقت انهارت فيه المنظومة الصحية وارتفع عدد النازحين إلى 3.65 مليون شخص معظمهم لا يتلقون أية مساعدة.

وضعفت القدرة الشرائية وزاد الوضع سوءاً انخفاض التحويلات المالية للمهاجرين خلال 2020، بسبب الجائحة العالمية لفيروس كورونا، قدرته منظمة أوكسفام بـ 80%، (في 2019 بلغت حجم التحويلات المالية 3.8 مليار دولار، كانت تساعد 80% من السكان على مواجهة صعوبات معيشتهم).

وفقد مئات الآلاف من عمال اليمن أعمالهم ومصادر دخلهم، حيث تشير التقديرات المتاحة بأن نسبة البطالة قد زادت خلال سنوات الحرب من 56% إلى ما يقارب 80%.

وخلال الفترة من 2015 وحتى العام 2021 لم تقم الحكومة المعترف بها بإعداد موازنة عامة الا في عام 2019 م، ورغم أن الحكومة اقرت في بداية عام 2019 موازنة تقديرية بلغت 2,159 مليار دولار مع توقعات بعجز في الموازنة يصل الى 30% فإننا نستطيع القول ان توقعات الإيرادات بلغت 1,511 مليار

⁸ خطة الاستجابة الإنسانية يناير -ديسمبر 2019م، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ، الاوتشا، فبراير 2019م صفحة رقم 6.

⁹ مركز الاعلام التنموي (استدامة) <https://dmcyemen.com>

¹⁰ التقرير السنوي 2016-2017-2018 ، البنك المركزي اليمني، صفحة رقم 15.

¹¹ القطاع الخاص اليمني ... بين المسؤولية الاجتماعية وإمكانية المساءلة، يحيى صالح محسن، بحث منشور، صفحة رقم 4.

دولار، علماً بأن بند الاجور والمرتبات للعام 2019 بلغ 80% من حجم الايراد العام المتوقع لعام 2019 والذي يشكل ما نسبته 57% تقريبا من حجم الموازنة العامة ككل لعام 2019م.¹²

جدول رقم (3) المؤشرات الاقتصادية لليمن للفترة 2016-2020م

2020	2019	2018	2017	2016	البيان الإعوام
18,909	22,568	23,486	21,751	28,404	الناتج المحلي الاجمالي (ملايين الدولارات)
-16.2	-3.9	-12.2	7,97	-23,4	معدل نمو الناتج المحلي
930	922	743	349	672.3	الإيرادات العامة والمنح (مليار ريال)
1712	1625	1652	839.8	1428.6	النفقات العامة (مليار ريال)
782	703	909	490.8	756.3	العجز في الموازنة
45.6	43.2	55	58.4	52.9	نسبة العجز في الموازنة
6251	6188	6205	6316	6322	*الديون الخارجية طويلة الاجل
7120	7055	7036	7193	7062.9	*الديون الخارجية + ائتمان صندوق النقد الدولي
37.65	31.26	30	33	24.86	نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي

¹² تقرير المؤشرات الاقتصادية 2020- الفصل القسري لليمن اقتصاديا-مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي- فريق الاصلاحات الاقتصادية – اليمن – صفحة رقم 8.

المصادر

1- التقارير السنوية للبنك المركزي للأعوام 2016-2017-2018-2020م

2- *بيانات البنك الدولي <https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/countryanalytical/YEM>

** منذ 2015 وحتى بداية 2020 لم تدفع اليمن اي اقساط للديون، كما لم تكن هناك الا موازنة واحدة فقط خلال هذه الفترة في 2019م.

يتضح من الجدول السابق مدى التدهور الكبير للمؤشرات الاقتصادية باليمن التي ادت إلى تفاقم عجز موازنة وارتفاع حجم الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الذي تقلص بدوره.

الوحدة	المدنيين	الجيش والامن	التكلفة الاجمالية
ميزانية 2014	546,873	430,212	977,085
نفقات 2018	271,064	588,181	829,245*
ميزانية 2019	694,896	528,629	1,223,525

المصدر: تضخم يفوق القدرات المالية والحاجة لاصلاح نفقات رواتب القطاع العام، مركز صنعاء للدراسات، ورقة سياسات منشورة بتاريخ 23 سبتمبر 2019م، صفحة رقم 5
* هذا الرقم اقل من المسجل للعام 2014 لان الحكومة دفعت فقط رواتب 51% من موظفي الخدمة المدنية لعام 2018م.

تحدد كل من السياسة النقدية والمالية الملامح الاقتصادية لأي دولة، ومن المعروف أن البنك المركزي للدولة هو المسؤول عن السياسة النقدية بينما وزارة المالية هي المسؤول عن السياسة المالية.

البنك المركزي اليمني

خلال الحرب التي اندلعت في 2015 تحول البنك المركزي اليمني إلى احد اوجه الصراع بين طرفي الحرب، حيث إن البنك المركزي اليمني كان يزاول عمله في العاصمة اليمنية صنعاء حتى صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 119 لعام 2016 بنقل البنك المركزي اليمني إلى عدن مبررا ذلك بعدة اسباب منها منع الحوثيين من الاستحواذ على احتياطات البنك لتمويل الحرب واستنزاف الاحتياطات التي تهاوت من 4.2 مليار دولار في مارس 2014 إلى اقل من 1.1 مليار دولار في يونيو 2016 بالإضافة إلى انخفاض اسعار صرف العملة المحلية خلال نفس الفترة من 215 ريال لكل دولار إلى 315 ريال. كما شهدت نفس الفترة طباعة البنك المركزي بصنعاء 400مليار ريال بدون غطاء نقدي، فيما لجأ البنك المركزي اليمني تحت سيطرة الحوثيين إلى اصدار سندات حكومية وبيع انون خزانة للبنوك والمستثمرين المحليين مقابل نسبة فائدة تصل إلى 16% وهو ايراد مكلف ويؤثر سلبا على الاستثمار والاقتصاد الوطني. ينضاف إلى هذا عجز الحوثيين عن دفع ثلثي رواتب القطاع العام منذ شهر اكتوبر 2016.¹³

وزارة المالية اليمنية

نتيجة لظروف الحرب وانتقال مقر الحكومة اليمنية إلى العاصمة المؤقتة عدن شهد اداء الحكومة اختلالا شديدا وانعكس ذلك بشكل كبير على وزارة المالية التي تعد أحد اهم وزارات الحكومة، اذ أنه خلال الفترة من 2016 حتى 2020 لم تعلن الحكومة إلا عن موازنة عامة واحدة للعام 2019.

كما انخفضت قدرات الوزارة على حشد الموارد وتعبئتها لتيسير أمور الدولة وعمليات صرف مخصصات ورواتب الدولة لعدة اسباب اهمها: انخفاض عائدات النفط نتيجة لانخفاض انتاج اليمن من 190 ألف برميل 2013 إلى 110 ألف برميل 2021،¹⁴ وتوقف كثير من المحافظات عن توريد موارد الدولة لدى

¹³ ماذا يعني نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن – موقع قناة العربية 2016/9/19.
¹⁴ مؤشرات واعدة – سعيد سليمان الشماسي – مجلة النفط والمعادن – العدد 47 فبراير 2021 صفحة رقم 26.

البنك المركزي اليمني حتى تلك الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية، وتعدد جهات جمع الموارد الحكومية (المركزية والمحلية) مما أدى إلى تسرب وضعف التحصيل النقدي.

كما توقفت صادرات الغاز اليمني الذي كان يدر ما بين 700- 800 مليون دولار سنويا نتيجة لتحويل منشأة التصدير في بلحاف لمقر عسكري للقوات الاماراتية.

يتضح مما سبق أن اليمن والتي كانت تعاني في فترة ما قبل العام 2015 من مشاكل اقتصادية، تفاقمت هذه المشاكل بعد عام 2015 نتيجة للحرب وانقسام السلطات المالية والنقدية وعدم الاستقرار السياسي، مما أثر على الاستقرار النقدي وبالتالي تضرر المواطنين بشكل مباشر نتيجة لتوقف الخدمات العامة وضعف البنى التحتية بالإضافة إلى دمار البنى الاقتصادية وتوقف الكثير من المنشآت الاقتصادية وارتفاع مستوى البطالة والتضخم وايضا توقف صرف الرواتب لكثير من الموظفين الحكوميين.

الفصل الثاني

واقع الديون الخارجية لليمن

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها اليمن وتوقف الكثير من عائداتها الاقتصادية التي كانت تعتمد عليها الدولة في تسيير امورها مثل الغاز وانخفاض ايرادات تصدير النفط وايرادات الضرائب وقطاع الاتصالات، فإن مشكلة ديون اليمن أضحت أحد أكبر الهموم التي تشغل بال الحكومة، وخصوصا فيما يتعلق بالديون الخارجية واقساط مدفوعاتها وفوائدها في ظل استنزاف مدخرات العملة الصعبة.

كما ان من نتائج الحرب ان انقسمت السلطات المالية والنقدية ما بين صنعاء وعدن، وما سببه ذلك من ارباك اداري وتنظيمي وخصوصا في القطاع النقدي، وخير مثال على ذلك ما اشار اليه التقرير السنوي الصادر من البنك المركزي اليمني في عدن عام 2020.

وتحاول السلطات المالية والنقدية في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها تقييم حجم المشكلات الاقتصادية ومنها مشكلة الديون، حيث ذكر صندوق النقد الدولي انخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 52 مليون دولار أو بما نسبته 0.8% في عام 2020م مقارنة بعام 2019م ليسجل 6665 مليون دولار، مشكلا ما نسبته 35.2% من الناتج المحلي الاجمالي في نفس العام مقابل 29.8% في عام 2019، كما انخفضت خلال نفس العام رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في عام 2020 بمقدار 83.3 مليون دولار (الاقساط والفوائد)¹⁵ ليسجل 1421.4 مليون دولار.¹⁶

¹⁵ طالبت هيئة التنمية الدولية الحكومة بتسديد اقساط وفوائد الديون ابتداء من عام 2020م .
¹⁶ التقرير السنوي 2020، البنك المركزي اليمني عدن ، صفحة رقم 44.

جدول رقم (5) ديون اليمن الخارجية خلال الفترة 2016-2020 (ملايين الدولارات)

2020	2019	2018	2017	2016	البيانات الاعوام
7120	7055	7036	7193	7062.9	إجمالي رصيد الديون
410	440	469	507	497	استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي
6251	6188	6205	6316	6322	ديون خارجية طويلة الاجل
459	426	361	368	243	ديون خارجية قصيرة الاجل
37.6	65.5	19.4	4	24.2	المدفوعات (طويلة الاجل)
75.2	72.4	71.1	66.3	98	اقساط السداد الرئيسية (طويلة الاجل)
10.9	11.6	12.8	12.6	30.9	مدفوعات الفائدة (طويلة الاجل)
----	----	----	%738.2	%386.2	ارصدة الديون الخارجية إلى الصادرات
--	--	%30	%26.9	%22.9**	ارصدة الديون الخارجية إلى الدخل القومي الاجمالي
المصدر : البنك الدولي https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/countryanalytical/YEM تاريخ الاطلاع 16 اكتوبر 2020م					

يتضح من الجدول رقم (5) تضارب البيانات بين ما يصدره البنك الدولي وما اصدره البنك المركزي في تقريره لعام 2020 وحتى بيانات صندوق النقد الدولي، وذلك يدل على عدم وجود مرجع ثابت لأرقام الديون الخارجية لليمن، حيث اشار البنك المركزي في تقريره ان ديون اليمن الخارجية انخفضت عام

2020 إلى 6665 مليون دولار بينما البنك الدولي اشار في تقريره ان الديون الطويلة الاجل لليمن في نفس العام قد بلغت 6251 مليون دولار.

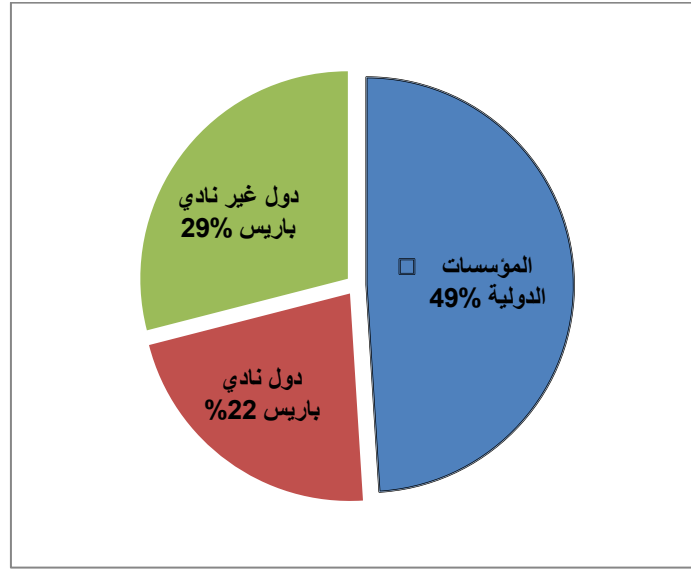
وتجدر الإشارة إلى ان مدفوعات الديون تستنزف احتياط العملات الاجنبية في ظل الاحتياج الشديد لها للإيفاء بمتطلبات الاستيراد للغذاء، وفي ظل انهيار متسارع للعملة المحلية (الريال) و صعوبة الحصول على العملة الصعبة .

جدول رقم (6) رصيد الدين الخارجي لليمن حسب نوع الدائن خلال الفترة 2016-2020م

(ملايين الدولارات)

2020	2019	2018	2017	2016	العام الدائنون
6251	6188	6205	6316	6322	ارصدة الديون الخارجية طويلة الاجل
6251	6188	6205	6316	6322	الدائنون الرسميون
3026	2986	3003	3110	3039	متعددة الاطراف
3224	3201	3021	3206	3283	ثنائية
--	--	--	--	--	الدائنون من القطاع الخاص
المصدر : البنك الدولي https://datatopics.worldbank.org/debt/ids/countryanalytical/YEM تاريخ الاطلاع 16 اكتوبر 2020م.					

هيكل الديون الخارجية



المصدر: نشرة المستندات الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، العدد الخامس عشر، يونيو

2016، صفحة رقم 3.

وتضم الجهات الدائنة لليمن:17

• المتعددة الاطراف:

1. المؤسسة الدولية للتنمية - IDA - International Development Association World Bank
2. صندوق النقد الدولي - IMF - International Monetary Fund .
3. صندوق النقد العربي - AMF .
4. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - AFESD.
5. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - IFAD - International Fund for Agricultural .Development

¹⁷ شعيب علي عبد الله - وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية - رئيس المكتب الفني- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي - خلال لقاء رسمي مع الباحث لجمع بيانات البحث.

6. الاوبك - OPEC - Organization of the Petroleum Exporting Countries.

7. البنك الاسلامي للتنمية Islamic Development Bank.

8. الجماعة الاقتصادية الاوربية – EEC - European Economic Community.

• دول نادي باريس: روسيا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، إسبانيا، الدنمارك، فرنسا، هولندا، ألمانيا الاتحادية.

• الدول الغير اعضاء في نادي باريس: الصندوق السعودي، صندوق التنمية الكويتي، الصندوق العراقي، كوريا الجنوبية.¹⁸

• اخريين: الكويت، أوابيك OAPEC، ليبيا، الصين.

واتضح من خلال البحوث الميدانية الآتي¹⁹: أولا البنك المركزي:

• أن البنك المركزي لا يملك معلومات عن الديون واجمالي الديون الخارجية لليمن، بسبب عدم تشغيل برنامج الدمفاس.²⁰

• لم يقم البنك المركزي منذ نقله إلى عدن بتسديد اية مدفوعات ديون، باستثناء المدفوعات لمؤسسة التنمية الدولية (IDA) – World Bank – International Development Association، بناء على طلب من وزارتي المالية والتخطيط، ولا نعلم حجم الدين الاساسي.

• يجري الآن التدريب على برنامج الدمفاس للعمل به مع بداية العام الجديد.

• كل المعلومات المتاحة عن الديون الخارجية لليمن موجودة لدى وزارة التخطيط اليمنية.

ومن خلال زيارة بحث في وزارة التخطيط²¹ تم التوصل إلى الآتي:

¹⁸ لم يحدد اي من الكوربتين.

¹⁹ تم اللقاء مع الأستاذ ضي مدير العلاقات الخارجية في البنك المركزي اليمني في عدن في تاريخ 20 اكتوبر 2021

²⁰ برنامج الدمفاس هو نظام ادارة الديون والتحليل المالي تم تطويره من قبل الاونكتاد (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) لتعزيز قدرات الدول النامية في ادارة الديون.

²¹ تم اللقاء مع الاخ شعيب علي عبدالله رئيس المكتب الفني ووكيل وزارة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 25 اكتوبر 2021م.

- 1- تم إيقاف استخدام كافة القروض من قبل المقرضين في 2015 ولم تستأنف إلا مع بداية 2018.
- 2- تم التواصل مع المقرضين لإعادة تخصيص القروض²² ، في مشاريع جديدة نتيجة لظروف الحرب.
- 3- لم تسدد اليمن أية مدفوعات قروض في 2020م إلا ل IDA (مؤسسة التنمية الدولية)، وبحسب المعلومات المرسله منه بخصوص المدفوعات لمؤسسة التنمية الدولية IDA، فقد بلغت هذه المدفوعات والتي هي عبارة عن قسط وفوائد الدين للفترة من 1 سبتمبر 2020 حتى 15 ديسمبر 2020م 36,066,330 دولار بينما من المتوقع أن يبلغ اجمالي المدفوعات (من تاريخ 1 سبتمبر 2020 حتى 15 ديسمبر 2021) 126,789,100 دولار.
- 4- كثير من الجهات اعطت اليمن مهلة سداد (مدد فترة سماح القروض) مع استمرار التمويل حتى 2021 مثل الصندوق العربي، على ان تلتزم اليمن بعد ذلك بتسديد مدفوعات القروض.
- 5- جزء كبير من تمويلات البنك الدولي في اليمن تعتبر منح مثل مدفوعات الإعانة الاجتماعية.
- 6- السعودية حولت جزء من ديونها لليمن إلى منح.
- 7- عند انتقال البنك المركزي من صنعاء إلى عدن لم تتوفر بيانات القروض وقيمتها مما دفع الوزارة إلى الاعتماد على بيانات 2014-2015م، كما تم التواصل مع الدول والجهات المانحة لليمن لمعرفة بيانات أصل الدين ومدفوعاته، خصوصا مع رفض البنك المركزي في صنعاء تزويد الحكومة المعترف بها بالمعلومات.
- 8- عدد الدول والجهات التي اقرضت اليمن بلغ 25 دولة وجهة ومؤسسة وبيجمالي ديون أكثر من ستة مليار دولار، وقد تم مخاطبتها لمعرفة حجم الديون لكل جهة وأجالها ومدفوعاتها وما اذا كان قد تم تسديد أي مدفوعات في الفترة ما بين 2015 و 2017²³ (بهدف تحديث البيانات)، ولم تقم بالرد إلا 15 جهة منها، وعليه فقد أكدت هذه الجهات أن ديون اليمن لصالحها بلغت حتى بداية

²² إعادة تخصيص القروض: إعادة توجيه القروض لمشاريع جديدة غير التي اقرت عند الموافقة على القرض.
²³ هي الفترة ما بين بدء الحرب ونقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن.

2021م 3809 مليار دولار بينما باقي الجهات العشر لم ترد وبالتالي لم تستوفى البيانات بشأنها،

وهو ما يمكن ايضاحه في الجدول التالي:

جدول رقم (7) اجمالي الديون المثبتة في 2021 وفقا لتأكيد 15 دولة وجهة مانحة مقارنة باجمالي

الديون المتوقعة وفقا لبيانات 2018-2017-2016-2015-2014م

CREDITOR	Authorities data, 2019 Mission					Authorities data, 2021 Mission
	OUTSTANDING INCL ARREARS TOTAL **	OUTSTANDING INCL ARREARS TOTAL **	OUTSTANDING INCL ARREARS TOTAL **	OUTSTANDING INCL ARREARS TOTAL **	OUTSTANDING INCL ARREARS TOTAL **	
	2014	2015	2016	2017	2018	Latest; 2021
PARIS CLUB COUNTRIES	1,553.83	1,513.69	1,533.74	1,571.57	1,579.12	436.32
RUSSIA	1,121.40	1,096.86	1,109.87	1,122.51	1,128.65	412.30
JAPAN	200.64	197.63	205.05	214.09	214.57	0.23
UNITED STATES	95.69	95.13	96.81	99.65	102.16	9.05
FRANCE	71.46	63.76	62.10	72.24	71.04	4.52
ITALY	42.71	40.28	39.59	42.46	42.26	10.21
SPAIN	17.11	16.05	16.17	16.28	16.33	
DENMARK	2.06	1.80	1.69	1.70	1.71	
NETHERLANDS	1.68	1.31	1.69	1.70	1.46	
GERMANY	1.09	0.85	0.77	0.93	0.94	
NON-PARIS CLUB COUNTRIES	1,519.04	1,490.79	1,496.70	1,516.85	1,530.50	384.86
SAUDI A.FUND	1,339.57	1,328.15	1,335.23	1,349.27	1,363.24	

KUWAIT DEVL. FUND	140.06	127.77	127.49	130.23	130.76	273.70
IRAQI D. FUND	8.19	6.99	6.79	6.79	6.79	83.80
KOREA	31.21	27.88	27.18	30.56	29.70	27.36
MULTILATERAL	3,672.03	3,371.16	3,232.82	3,324.43	3,232.25	2,881.83
IDA	1,910.29	1,780.37	1,667.92	1,694.81	1,613.43	1,449.65
AMF	384.09	267.54	256.00	274.06	269.39	289.32
IMF	209.18	200.12	184.79	177.18	155.39	
AFESD	884.82	850.25	848.11	883.94	896.90	1,063.99
IFAD	127.92	124.46	120.48	128.66	126.74	27.91
OPEC	32.90	29.42	28.02	28.64	29.19	15.40
ISLMIC DEV. BANK	120.49	116.95	125.72	135.61	139.81	35.58
EEC	2.35	2.06	1.80	1.52	1.40	
OTHERS	521.51	508.81	505.54	418.64	422.66	105.99
KUWAIT (deposit)	196.94	200.83	207.17	215.62	221.96	
OAPEC	28.36	28.36	28.36	28.36	28.36	
Libya	2.83	2.83	2.83	2.83	2.83	
China	293.38	276.79	267.18	171.83	169.51	105.99
Grand TOTAL	7,266.41	6,884.45	6,768.80	6,831.49	6,764.54	3,809.00

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي - عدن.
 ■ الخانات الخالية هي لبيانات مفقودة أو غير مؤكدة.

9- بعض القروض الموجهة للخدمات في مناطق سيطرة حكومة الامر الواقع في صنعاء مازالت قيد التنفيذ وبموافقة حكومة عدن الشرعية مع وضع رقابة شديدة عليها.

10- وفيما يتعلق بشروط البنك الدولي حول اعادة تفعيل القروض فقد أكد أن شرط البنك الدولي الوحيد لإعادة تفعيل القروض هو اعادة تسديد مدفوعات القروض السابقة لاستمرار التمويل بالمنح والقروض من البنك الدولي.

11- البنك الدولي احال تنفيذ المشاريع الممولة منه إلى طرف ثالث وليس عبر الحكومة اليمنية (مثل الامم المتحدة)، (وهو ما يوضح عدم وجود شروط اخرى من البنك الدولي على اليمن فيما يخص اعادة استخدام القروض).

12- كثير من القروض على اليمن لا تعلم وزارة التخطيط عنها شيء لأنها لا تمر عبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مثل قروض المشتريات العسكرية لوزارة الدفاع والقروض من اجل دعم الموازنة العامة.

13- برنامج الدفماس (برنامج الأمم المتحدة لإدارة الديون وتحليل البيانات المالية) سوف يساعد الجهات المعنية في الحكومة (البنك المركزي اليمني ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية) على معرفة الديون ومتابعتها مما يسهل وضع خطة لمواجهة هذه الديون.

14- لأول مرة في تاريخ البنك الدولي يعيد تنفيذ مشاريعه وتمويله وقروضه في بلد تعاني من حرب.

15- لم تطلب اليمن اي قروض جديدة منذ 2015، ولكن يتم طلب استئناف استخدام القروض المقررة سابقا.

16- ليس هناك معلومات عن حجم المدفوعات الخاصة بالديون في اليمن للفترة من 2015 وحتى 2017 مع نقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن.

وفي زيارة ميدانية اخرى إلى وزارة المالية²⁴ اتضح أن الوزارة تعاني كذلك من غياب المعلومات الكلية عن حجم الديون الكلي، فرض صندوق النقد الدولي لاستمرار تقديم التمويل لليمن حزمة من الشروط، أبرزها: تخفيض العجز في الموازنة العامة وزيادة الموارد أو تقليص النفقات وتطبيق نظام الخزانة واعداد موازنات عامة سنوية أو تقرير انفاق سنوي.

وبالتالي يظهر من المقابلات السابقة إن الجهات الرسمية مازالت في طور تأسيس نظام تتبع للديون لمعرفة حجم الديون بشكل دقيق بالإضافة إلى نقص في البيانات وغياب التنسيق بين البنك المركزي اليمني ووزارة التخطيط اليمنية ووزارة المالية في موضوع الديون.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما مدى استفادة أو تضرر المواطنين في اليمن من الديون الخارجية الممنوحة وما مدى تحقيقها للأهداف الموضوعية؟

وفي ظل الأزمة، أصبحت التمويلات الخارجية سواء المنح أو القروض الدولية كمصدر وحيد للتمويلات الموجهة للخدمات العامة في كافة القطاعات²⁵ وهي من المعالجات التي خففت من وطأة الوضع الاقتصادي الصعب لليمن بالرغم من عدم كفايتها لمواجهة تدهور الأوضاع الاقتصادية.

جدول رقم (8) إجمالي مركز القروض الجاري استخدامها حتى 31/12/2017م بحسب القطاعات

بالدولار

م.	القطاع	قيمة القروض	إجمالي المستخدم	إجمالي الرصيد المتبقي	نسبة المستخدم إلى إجمالي قيمة القرض
1	الزراعة والري	36,550,681.31	3,337,761.60	33,212,919.71	9.1%
2	الأسمك	14,077,275.96	309,555.22	13,767,720.74	2.2%
3	الكهرباء	848,778,750.59	438,951,616.27	409,827,134.32	51.7%
4	المياه والصرف الصحي	260,756,617.17	96,231,385.59	164,525,231.59	36.9%
5	التعليم والبحث العلمي:				

²⁴ قام الباحث بزيارة مقر وزارة المالية بالعاصمة المؤقتة عدن والجلوس مع الاستاذ خالد الحوثري وكيل وزارة المالية بتاريخ 1 نوفمبر 2021
²⁵ مرفق ضمن الملحقات جدول بالمقرضين والقطاعات التي تشملها تلك القروض حتى عام 2017.

39.8%	79,940,230.03	52,833,874.44	132,774,104.47	أ-التعليم الفني والتدريب المهني	
16.2%	69,335,010.48	13,379,727.72	82,714,738.20	ب-التعليم العالي	
0.0%	49,872,201.45	0.00	49,872,201.45	الصحة والسكان	6
42.9%	511,897,448.33	385,195,214.66	897,092,662.99	الإنشاءات:	7
34.4%	202,144,956.44	105,898,964.66	308,043,921.10	أ- الطرق	
0.0%	217,945,777.65	3,577.28	217,949,354.93	ب-تحسينات المدن	
12.7%	106,576,318.54	15,472,488.90	122,048,807.44	النقل	8
65.6%	61,297,739.61	116,961,267.20	178,259,006.81	شبكات الأمان والتخفيف من الفقر	9
14.3%	23,381,296.02	3,887,615.22	27,268,911.24	أ- الأشغال العامة	
20.8%	75,871,084.10	19,868,118.45	95,739,202.55	ب-الصندوق الاجتماعي للتنمية	
38.3%	2,019,595,069.00	1,252,331,167.21	3,271,926,236.21	ج-صندوق الفرص الاقتصادية	
				الإصلاح المالي والإداري وأخرى	10
				الإجمالي	

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية- المكتب الفني.

ويلاحظ من الجدول السابق أن قطاع البناء قد احتل المرتبة الأولى من قيمة القروض المقدمة لليمن، يليها قطاع الكهرباء، 6 شبكات الأمان والتخفيف من الفقر ثم المياه والصرف الصحي ثم التعليم والبحث العلمي. كما أنه، وبحسب وزارة التخطيط، تم إعادة تخصيص جزء كبير من هذه القروض بما يتناسب والوضع القائم نتيجة للحرب لتحقيق أكبر استفادة للمواطنين منها بحيث تخصص للاحتياجات العاجلة والأهم، خصوصا في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء.

ورغم ذلك ما زالت هناك فجوة ضخمة ما بين التمويل المقدم والتمويل المطلوب لتحقيق الأهداف الموضوعية (إيقاف التدهور الاقتصادي وإعادة تفعيل الخدمات العامة والنهوض بالبنى التحتية وتحقيق الانعاش الاقتصادي) بما يعود على المواطنين بالنفع.

وفيما يخص الشفافية والمساءلة في مراحل التفاوض وقبول القروض وانفاقها فإنه من المعلوم ان هذه القروض تقوم وزارة التخطيط والمالية كممثلين للحكومة بالتفاوض مع المقرض بشأنها بشكل منفرد وفقا لخطة موضوعة واهداف محددة، اما قبول القروض أو رفضها، فتنوّلها السلطة التشريعية الممثلة في مجلس النواب.

إلا أن تنفيذ المؤسسات الوسيطة لهذه المشاريع يعرف مشاركة ضعيفة للمجتمع المدني والتي لا تشمل مرحلة تحديد ووضع خطة التنفيذ والاهداف ولا حتى التفاوض.

يتضح مما سبق، أن اليمن تعيش مشكلة حقيقية للديون، فبالرغم من أن حجم الدين ليس كبيرا، مقارنة بديون العديد من البلدان الأخرى، إلا أنه بالنسبة لليمن يعتبر مشكلة حقيقية بالنظر إلى ظروف الحرب القائمة والتراجع في معدلات النمو وفي حجم الناتج المحلي الإجمالي والانهايار الاقتصادي المتواصل.

الفصل الثالث

آثار مشكلة ديون اليمن على الشعب اليمني

يشير القرار الخاص بلجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة الآثار الوخيمة على حقوق الانسان نتيجة زيادة الديون الخارجية على الدول الفقيرة سواء من ناحية الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، ولعل تلك الآثار الوخيمة هي ما دفعت كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإطلاق مبادرة لصالح الدول الفقيرة المثقلة بالديون (هيببيك) عام 1996م لتخفيف الديون على الدول الأشد فقرا في العالم.

ولسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هي هذه الآثار الكارثية التي قد تؤثر على حياة المواطنين في اليمن نتيجة للديون الخارجية في ظل وضع اقتصادي هش حتى قبل الحرب وانهايار العملة وغياب خطط حكومية لمواجهة ازمة الدين واستنزاف احتياطات العملة الصعبة والموارد.

إن الآثار المترتبة على ازمة الديون في اليمن واحتمالات عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها للخارج، وتوقفها عن دفع اقساط وفوائد الديون، تتمثل في الآتي:

- 1- ارتفاع العجز في الموازنة العامة خصوصا وأن المبالغ المطلوبة كأقساط للديون تتراوح ما بين 123 مليون دولار و406 مليون دولار سنويا²⁶ وهو ما يمثل ما بين 7.1% و 23.6% من حجم الإيرادات لعام 2019 (باعتبارها اخر سنة اعدت فيها موازنة) - و ما بين 4% و 13.4% من حجم الموازنة (طبقا لموازنة 2019) والتي تعاني اساسا من عجز بنسبة 45.6%.

²⁶ بحسب عدد الجهات المطالبة بدفع الاقساط- حيث لم تطالب كل الجهات بعد بتسديد مدفوعات الاقساط- وكيل وزارة التخطيط ومدير المكتب الفني بوزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية.

2- بلغت نسبة الدين الخارجي لليمن 37% تقريبا من حجم الناتج المحلي الاجمالي، هذا غير قيمة الدين المحلي الذي بلغت قيمته منذ نقل البنك لعدن 3009مليار ريال (4,498 مليار دولار بحسب اسعار الصرف في 2020، مما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات الاجنبية الاجمالية للبنك المركزي اليمني بنفس القيمة لتصل إلى 937مليون دولار نهاية 2020م وهو ما يكفي لتغطية وأردت اليمن لحوالي 1.3 شهر فقط²⁷.

3- تضخم الأسعار وانهيار القدرة الشرائية للأسر.

4- ازدياد حدة الفقر وتزايد ازمة الغذاء لدى العديد من الاسر وخصوصا الاسر الاشد فقرا والنازحين²⁸ والفئات الضعيفة بالمجتمع نتيجة تدهور اسعار العملة.

5- استمرار حالة التسرب المدرسي أكثر من مليوني تلميذ في اليمن هم الآن خارج المدرسة²⁹).

6- تفاقم الهجرة إلى الخارج.

7- ضعف قدرة قطاع البنوك على أداء مهامه.

8- استمرار ازمة انقطاع مرتبات الموظفين في مناطق سيطرة الحوثيين.

9- انهيار القطاع الصحي وقطاع التعليم في مناطق سيطرة الحوثيين (علما بأن نصف المرافق

الصحية فقط ما زالت تعمل في البلاد³⁰ ، بينما الحرب أضرت أو دمرت أكثر من 2500

مدرسة في جميع أنحاء البلاد)³¹.

10- تفاقم ازمة الكهرباء.

تبين العوامل السالفة الذكر أن اليمن تحتاج لتمويلات ضخمة لمواجهة هذه الكارثة الانسانية (تقدرها الامم

المتحدة ب 4.2 مليار دولار³² - يحتاج أكثر من 80% من السكان إلى شكل ما من أشكال المساعدة)³³

²⁷ نشرة التطورات الاقتصادية والنقدية -مارس 2021، البنك المركزي اليمني - عدن ، صفحة رقم 31.

²⁸ موقع مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية - الاوتشا، [/https://reports.unocha.org](https://reports.unocha.org)

²⁹ موقع صندوق الامم المتحدة للطفولة (اليونيسف) [/https://www.unicef.org](https://www.unicef.org)

³⁰ صندوق الامم المتحدة للسكان <https://arabstates.unfpa.org>

³¹ وكالة الانباء الصينية شينخو ، تاريخ الزيارة 15 نوفمبر 2021 [/http://arabic.news.cn](http://arabic.news.cn)

³² موقع مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية - الاوتشا، [/https://reports.unocha.org](https://reports.unocha.org) - تم توفي 87% من التمويل.

³³ صندوق الامم المتحدة للسكان <https://arabstates.unfpa.org>

ومع مطالبة الجهات الدائنة لليمن لدفع قيمة اقساط وفوائد الديون المتراكمة منذ سنوات ومع ارتفاع حجم الدين الخارجي فإن ذلك سيعمل على زيادة تفاقم الازمة الانسانية واستمرار الكارثة الاقتصادية مع انهيار للعديد من القطاعات الاقتصادية والخدمية.

الفصل الرابع

الاجراءات المقترحة من قبل مختلف الجهات لمعالجة الدين الخارجي لليمن

استعرضت الفصول السابقة الوضع الاقتصادي لليمن، وخصوصا في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها ثم توضيح حجم الديون الخارجية والدول المقرضة لليمن وآثار هذه الديون، و في هذا الفصل سيتم توضيح بعض الاجراءات المقترحة لمعالجة مشكلة الديون الخارجية لليمن، ولكن قبل الدخول في ذلك، لابد من تحليل الخطة التي تتبناها الحكومة لتجاوز ازمة الديون مع تقييم سياساتها في جانب الاقتراض وآليات معالجة مشكلة الديون، كما لابد من تقييم البرامج التي تتبناها المؤسسات التمويلية المقرضة، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تجاه أزمة الديون الخارجية في اليمن ووفقا للعقود الاجتماعية الجديدة³⁴.

أولاً: تحليل الخطة المالية التي تتبناها الحكومة لتجاوز ازمة الديون الخارجية و تقييم سياساتها للاقتراض وآليات المعالجة:

كما سبقت الإشارة إليه، لا تمتلك الحكومة اليمنية المعترف بها أية خطط أو برامج عمل لمواجهة ازمة الديون والقروض الخارجية بسبب صعوبات تقنية (نتيجة لنقل مقر الحكومة من صنعاء إلى عدن وما رافقه من ارباكات وفقدان للمعلومات الدقيقة بخصوص الديون) بالإضافة إلى الصعوبات المالية والاقتصادية التي تواجهها مما جعل اعداد خطة عمل حكومية حتى وان كانت طويلة الاجل لمواجهة مشكلة الديون الخارجية لليمن غير ممكن في الوقت الحالي، إلا أنها اتخذت بعض الخطوات التصحيحية في هذا الجانب

³⁴ لعقد الاجتماعي هو فكرة تعود إلى الإغريق القدماء ويقصد بها الاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع حول تحديد علاقتهم مع بعضهم البعض ومع الدولة التي يعيشون فيها.

، حيث قامت بتشكيل فريق تفاوضي من وزارة التخطيط لمراجعة وتحديث البيانات واعداد مصفوفة بيانات بالقروض والمقرضين وأجال السداد والمشاريع المرصودة من هذه القروض.

كما أنها بدأت في تحديد اولويات خاصة بالتمويل وشرعت في التفاوض على اعادة تخصيص بعض القروض واستئناف تقديم البعض الاخر الذي توقف نتيجة للحرب، كما بدأت في التجهيز لإطلاق نظام الدفاس لمراقبة الديون في البنك المركزي، واصدرت قرارات خاصة بمنع الاصدار النقدي بدون تغطية، كل هذا يعتبر بداية جيدة، ولو انها متأخرة جداً، ولكنها تصب في اتجاه تطوير خطط حكومية لمواجهة مشكلة الديون – وليس معالجتها- اي تحديد آثارها واتجاهها ومحاولة عدم تفاقمها مما يساعدها فيما بعد على اعداد خطة لسداد الديون.

ورغم ان الازمة الاقتصادية التي تعيشها اليمن ستؤثر في اية خطط عمل قد تنجز في هذا الجانب، إلا أن التزام اليمن ومنذ 2020 بتسديد اقساط الديون وفوائدها لهيئة التنمية الدولية وانتظامها في التسديد وتعهدتها بتسديد اقساط الديون للصندوق الكويتي ابتداءً من 2022 يعتبر مؤشراً على امكانية ايجاد حلول ومعالجات ووضع برامج لمواجهة هذه الديون ولو على المدى الطويل بالتعاون مع الجهات المقرضة.

ثانياً تقييم البرامج التي تتبناها المؤسسات التمويلية المقرضة بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجاه أزمة الديون الخارجية لليمن:

خلال العقود الماضية كانت تدخلات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من البلدان تتسم بالتشابه في طبيعتها واتجاهاتها حيث غلب عليها السياسة الانكماشية (قد يرجع ذلك لضمان قدرة الدولة على تسديد هذه التمويلات) حيث هدفت إلى زيادة وتنويع الضرائب، وتخفيض الإنفاق العام وعبء الدين الخارجي، وتقليص معدلات التضخم لمعالجة الاختلالات، الهيكلية والعجز في الميزانية العامة للدول وفي موازين المدفوعات ... باتجاه تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، إضافة إلى سياسات تحرير العملة وإعادة الهيكلة بخصخصة مؤسسات القطاع العام وتعديل التشريعات الكفيلة بتخفيض التعريفات الجمركية وتبسيط

الاجراءات الجمركية نحو تحرير التجارة وتقديم المزيد من الامتيازات والتسهيلات للاستثمارات المحلية والأجنبية... وغيرها.

وأدت تلك السياسات الاقتصادية إلى نتائج تكاد تكون متشابهة في اغلب البلدان، تتمثل في وقف الانهيار الاقتصادي، وخفض معدلات التضخم وتحقيق استقرار العملة، وتقليص عجز الموازنات إلا أن هناك آثار وتبعات سلبية مباشرة وغير مباشرة لتلك الاصلاحات خصوصاً في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً لتجارب عديدة، يمكن إبراز أهمها في اشتراط خفض الانفاق الحكومي على القطاعات والخدمات الاجتماعية وفرض سياسات تقشفية وتقليص التوظيف الحكومي³⁵ وخفض الدعم على السلع. .

وقد تحولت استراتيجية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى الاهتمام بالإنفاق الاجتماعي كجزء من العقد الاجتماعي الجديد الذي يتبناه الصندوق والبنك، وخصوصاً في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان النامية، مع التركيز على التأمين الاجتماعي والانفاق العام على الصحة والتعليم وخلق شراكات واسعة مع المجتمع المتلقي للتمويل، وهو ما انعكس على البرامج التي تتبناها تجاه ازمة الديون الخارجية لليمن.

ويظهر ذلك جلياً في تمويلاتهم لليمن حيث تبرز مشاريع مثل مواجهة كوفيد 19 ومشاريع اعادة تأهيل المؤسسات الصحية وشبكة الأمان الاجتماعي، بالإضافة لعدة مشاريع أخرى حيث تضم محفظة المؤسسة الدولية للتنمية 9 مشروعات جاري تنفيذها: (1) المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات بتكلفة 848.58 مليون دولار؛ (2) المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن بتكلفة 638 مليون دولار؛ (3) المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة بتكلفة 150 مليون دولار؛ (4) المشروع الطارئ لتوفير الكهرباء بتكلفة 50 مليون دولار؛ (5) مشروع التصدي لجائحة كورونا في اليمن، بتكلفة 26.9 مليون دولار. وتشمل المشروعات الإضافية: (6) مشروع التصدي لأسراب الجراد الصحراوي، بقيمة 25 مليون دولار؛ (7) مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ والاستجابة لجائحة كورونا بمبلغ 204 ملايين

³⁵ يحيى صالح محسن ، السياسات الاصلاحية لصندوق النقد الدولي واثارها... الدور المقترض للمجتمع المدني، المرصد اليمني لحقوق الانسان، ص6

دولار؛ (8) مشروع استئناف التعليم والتعلم في اليمن بقيمة 100 مليون دولار؛ و (9) مشروع الاستجابة للأمن الغذائي في اليمن وتحسين قدرته على الصمود بقيمة 127 مليون دولار.³⁶ (الملاحظ ان جميعها مشاريع تمس المواطنين مباشرة وبالشراكة مع المجتمع المحلي).

أما صندوق النقد الدولي فقد أودع مبلغ 656 مليون دولار في حساب البنك المركزي اليمني بموجب قرار مجلس المحافظين بتخصيص حقوق السحب الخاصة لعدد من البلدان؛ والتي تعادل 70 في المائة من احتياطي العملة الأجنبية لليمن (أنَّ مخصَّصات حقوق السحب الخاصة ستعزز احتياطات اليمن من العملة الصعبة بأكثر من 70%)، وقد اشار الصندوق أنه قد قدم المبلغ دعماً لبلد في أمس الحاجة إليه لمواجهة الأزمة، بما في ذلك احتياجات السكان الملحة الغذائية والطبية.³⁷

وبالتالي فإن استراتيجيات هاتين المؤسستين في تقديم القروض المقدمة لليمن حالياً تتناسب مع استراتيجيتهما الجديدة ووفقاً للعقد الاجتماعي الجديد الذي دعت إليه.

واكثر من ذلك، فإنه عند النظر إلى الشروط والظروف التي تحكم تقديم هاتين المؤسستين القروض لليمن نجد انها شروط وظروف تختلف نسبياً عن الشروط المفروضة على الدول الأخرى، فيكفي ان نعرف أن البنك الدولي لأول مرة يستمر في تقديم القروض والمنح لدولة مازالت تعاني من حروب، كما هو الامر نفسه بالنسبة لصندوق النقد الدولي ، كما أن شروطهما المقدمة للموافقة على اقراض اليمن اصبحت اكثر يسراً عن ذي قبل، مع دعوتهم الدائمة واشترائهم لتوفر الشفافية وتطبيق آلية الحكم الرشيد والشراكة مع منظمات المجتمع المدني ، وهو ما يتضح من خلال تحويل البنك الدولي لكثير من تدخلاته الانسانية والتنمية عبر هذه المنظمات للقيام بها في اليمن.

³⁶ البنك الدولي – اليمن <https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview>
³⁷ صندوق النقد الدولي: اليمن سيحصل على 655 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة، موقع الشرق بلومبرغ الاقتصادي <https://www.asharqbusiness.com/article/23085>

إذا ما قارنا شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإقراض مصر وشروطه لليمن نجد أن المؤسستين الدوليتين قد قامتا بتقديم تسهيلات ائتمانية كبيرة وبشروط ميسرة (علماً بأن صندوق النقد الدولي اطلق برنامج التمويل الميسر للدول منخفضة الدخل في عام 2010 حيث تم إصلاح تسهيلات الإقراض الميسر الجديدة للبلدان منخفضة الدخل بدعم من الصندوق «الاستئماني للنمو والحد من الفقر»³⁸).

وبالتالي يمكن القول أن كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد أخذوا في الاعتبار الظروف التي تعيشها اليمن سواء الاقتصادية أو السياسية وأبدت كلتا المؤسستين نوعاً من الاهتمام بجوانب الانفاق الاجتماعي كالصحة والتعليم في كامل أنحاء اليمن، بعيداً عن الخلافات السياسية المحلية، كما اهتمت بجانب تأهيل الكوادر الحكومية في جوانب الإدارة المالية والنقدية وساهمت إلى حد ما في خلق شراكة نسبية مع المجتمع المدني، كما أنها ورغم مبادرة "هيببوك" ورغم العجز المالي وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي تعاني منه اليمن أعادت مطالبة الحكومة بدفع أقساط القروض، وهو ما شكل وسيشكل ضغطاً كبيراً، الأمر الذي يتعارض مع أهداف المؤسستين في تقديم العون للدول.

ثالثاً الإجراءات المقترحة من قبل مختلف الجهات لمعالجة الدين الخارجي لليمن:

يمكن القول إن أي إجراءات اقتصادية ستتخذ في أي دولة في العالم لن يكتب لها النجاح إذا لم تأخذ في الحسبان مشاركة جميع القطاعات في المجتمع من سلطات محلية أو منظمات مجتمع مدني أو قطاع خاص ، فمفهوم الشراكة المجتمعية يجب أن شمل جميع فئات المجتمع في التخطيط والتنفيذ والمراقبة خاصة في الدول التي تعاني من مشكلات اقتصادية دائمة، لأن هذه المشاركة هي الضامن لنجاح أية سياسات وإجراءات وخطط اقتصادية، مهما اختلفت آليات المشاركة، ومن هنا يمكن تقسيم مقترحات الإجراءات لحل ومعالجة مشكلة الديون في اليمن على القطاعات المختلفة كالتالي:

³⁸ برامج الإقراض المتاحة لدى صندوق النقد الدولي – اتحاد المصارف العربية.

أولا دور الحكومة لحل ومعالجة مشكلة الديون في اليمن:

تعتبر ديون اليمن ديون رسمية، فلا يوجد على اليمن أي ديون للقطاع الخاص أو البنوك التجارية الدولية، ما يعني امتلاك اليمن قدرة على المناورة وهامش مرن للتفاوض، بالرغم من وجود جزء من هذه الديون ناتج عن صفقات سلاح لم تسدد (غير معلوم قيمتها حتى الان) ، إلا أن وجود ما نسبته 22% من ديون اليمن لنادي باريس يعتبر أمراً مشجعاً للحكومة اليمنية وخصوصاً بعد إعلان دول نادي باريس إعفاء السودان من 14 مليار دولار من ديونها³⁹، وهو ما قد يشجع على التفاوض لإعفاء اليمن من ديونها على اعتبار أن ظروف اليمن الاقتصادية اشد وطأة من ظروف السودان.

وعلى الحكومة القيام بالعديد من الخطوات لمواجهة مشكلة الديون الخارجية لليمن والتخفيف من آثارها أهمها ما يلي:

- 1- استكمال تنفيذ تشغيل برنامج الدمفاس، لخلق قاعدة بيانات موثوقة يتم الاعتماد عليها كمنطلق لإعداد برامج العمل المناسبة لمواجهة مشكلة الديون.
- 2- التفاوض مع الجهات المقرضة لإعادة جدولة الديون كخطوة أولى، مع السعي للحصول على إعفاءات من جزء من الديون الخارجية مراعاة للوضع الاقتصادي الهش ولكون وجود اليمن ضمن مبادرة "هيبك".
- 3- التفاوض مع المانحين لتحويل جزء من قروضهم لمساعدات انمائية لمساعدة الاقتصاد اليمني.
- 4- التفاوض مع دول التحالف العربي لدعم الحكومة الشرعية لإعفاء اليمن من ديونها لهم كجزء من برنامج الدعم الاقتصادي.

³⁹ نادي باريس: شطب 14 مليار دولار من ديون السودان، موقع روسيا اليوم الإخباري، تاريخ الزيارة 6 ديسمبر https://arabic.rt.com/middle_east/1252258

5- التفاوض مع بعض المقرضين الذين يقومون بتمويل برامج تنموية وانسانية في اليمن على تسديد قروضهم أو جزء منها بالعملة المحلية على ان تحول لتمويل مشاريع تنموية وانسانية من قبل منظمات المجتمع المدني داخل البلد.

6- إعداد الحكومة لخطة عمل واضحة لتسديد الديون مع الأخذ في عين الاعتبار:

(a) ان تكون الخطة محددة زمنيا وتراعي مدة القرض والمدة التي تسعى فيها الحكومة لتسديد القرض فيه.

(b) أن تكون مسنودة بدعم شعبي محلي وذلك بهدف حشد الطاقات لمواجهة مشكلة الديون واعتبارها قضية وطنية لا تتغير بتغير الحكومات.

(c) تحدد آليات التسديد والقطاعات الاقتصادية التي ستخلق الموارد التي سيتم التسديد منها بشكل كمي واضح.

(d) العمل على استعادة تصدير الغاز وزيادة صادرات النفط لاسيما وان حقول النفط والغاز تقع ضمن مناطق سيطرة الحكومة الشرعية لضمان تدفق العملة الصعبة.

7- على الدولة اعداد خطة واضحة للتعافي الاقتصادي وحشد الموارد.

8- تأهيل وتدريب فريق تفاوضي متخصص لملف الديون يتكون من الجهات ذات الصلة (البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي).

9- البدء بتوفير جزء من الايرادات بالعملة الصعبة كرافد في خزانة البنك المركزي وبنسبة مئوية ثابتة، مع زيادة هذه الموارد دوريا، واعتبارها جزء من الاحتياطي المخصص لمواجهة اعباء الديون الخارجية.

ثانيا دور الدول المانحة لحل ومعالجة مشكلة الديون الخارجية لليمن:

من أجل حل مشكلة الديون في اليمن، يرتجى من الدول المقرضة لليمن المساعدة في اتخاذ حزمة من الاجراءات الهادفة إلى التخفيف من آثار الديون الخارجية والمساعدة على تحقيق اصلاحات اقتصادية في اليمن، ولعل اهم هذه الاجراءات:

1- التفاوض على تمديد فترات تسديد اقساط الديون مراعاة للظروف الاقتصادية والسياسية والحرب التي تعيشها اليمن.

2- منح اعضاء مشروط عن جزء من الديون بشرط الالتزام بتنفيذ مجموعة من السياسات الحكومية، منها تطبيق آليات الحكامة والشفافية والمحاسبة واشراك المجتمع المدني والسلطات المحلية.

3- التفاوض على تحويل جزء من القروض إلى منح تستهدف القطاعات الاكثر تضررا من الحرب (القطاع الصحي والتعليم).

ثالثاً دور منظمات المجتمع المدني اليمني لمعالجة مشكلة الديون:

تعتبر منظمات المجتمع المدني الطرف الاكثر استقلالية وقدرة على التحرك رغم انها تعتبر الاقل سلطة نتيجة لظروف البلد، حيث انها تمتلك القدرة على دراسة الوضع وتقييمه بحرية اكبر بسبب عدم وجود قيود تؤثر عليها (التزامات سياسية أو قبلية أو ضغوط حزبية)، ورغم أن الحرب الحالية ارهقت هذه المنظمات وحدثت من قدرتها في البداية على الحركة بحرية إلا انها استطاعت التحرر من هذه القيود مؤخرًا واستطاعت التكيف مع الوضع، مما ساعدها على ايجاد آلية وحركية تتماشى مع الظروف ولو نسبياً، حيث تتمتع منظمات المجتمع المدني في اليمن بالقدرة على الحركة في جميع مناطق البلاد سواء مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها أو حكومة الامر الواقع مما يعزز امكانياتها على دراسة الوضع بشكل شامل.

ومن هنا فإنه تقع على عاتق المجتمع المدني مسؤوليات كبيرة في مواجهة مشكلة الديون الخارجية يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- 1- الضغط على الدولة لإيجاد خطط وسقف زمني لمواجهة مشكلة الديون مع الضغط لخلق شراكة مجتمعية في اعداد وتنفيذ ومراقبة هذه الخطط.
- 2- وضع آليات للرقابة المجتمعية على القطاعات الحكومية بهدف وقف العبث في الموارد مما يساعد على حشد الموارد وتوجيهها لتمويل خطط التنمية ومواجهة اعباء الديون، مع المشاركة في وضع برامج لحشد الموارد وتنميتها وادارتها.
- 3- مناشدة المؤسسات التمويلية الدولية والدول المقرضة والضغط بهدف اعفاء اليمن من ديونها الخارجية أو جزء منها.
- 4- الضغط لإيجاد ضوابط قانونية صارمة لآليات الاقتراض الخارجي والداخلي مستقبلا للحد من الاقتراض المفرط أو غير الضروري، مع اقتراح وجود بنود قانونية لشراكة فاعلة بين الحكومة والمجتمع المدني.
- 5- حشد الدعم الشعبي لأي خطط تهدف إلى مواجهة مشكلة الديون.

رابعاً: دور مؤسسات التمويل الدولية للمساهمة في حل مشكلة الديون الخارجية في اليمن:

يمكن للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في اطار اختصاصاتها ومهامها المساهمة في حل مشكلة الديون الخارجية لليمن، وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات الهادفة الي التخفيف من آثار الديون الخارجية و ايجاد آليات لمعالجة المشكلة بالإضافة إلى السعي لتحقيق الاصلاحات المنشودة في اليمن.

ويمكن اجمال تلك الاجراءات المقترحة في التالي:

1. مساعدة الحكومة على وضع خطة وطنية لمواجهة مشكلة الديون الخارجية والداخلية ووضع خطة اصلاح اقتصادي.

2. المساعدة على تخفيض ديون اليمن، عن طريق اعفاءها من كل أو جزء من الديون الخارجية لصالح هذه المؤسسات، على ان يكون الاعفاء مشروط بخطوات اقتصادية واصلاحية مثل تطبيق نظام الخزانة، والالتزام بإعداد موازنة سنوية مع تخفيض العجز وايجاد مصادر تمويل غير تضخمية والالتزام بمبادئ الشفافية والحكم الرشيد في الادارة الاقتصادية للدولة والشراكة المجتمعية.

3. تمديد فترات السماح لتسديد مدفوعات باقي القروض لصالح هذه المؤسسات بسبب ظروف الحرب والظروف الاقتصادية التي تعيشها اليمن.

4. اعفاء اليمن من متأخرات تسديد القروض منذ اندلاع الحرب فيها.

5. المساعدة على التواصل مع المقرضين الاخرين لتشجيعهم على تقديم إعفاءات وتسهيلات لليمن من القروض، وتمديد فترات سماح تسديد مدفوعات هذه القروض.

6. تشجيع الدول والمؤسسات المانحة على تقديم منح لليمن موجهة للتنمية مع خلق شراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية.

7. دعم عمليات تأهيل وتدريب موظفي الوزارات والجهات المعنية بالشأن الاقتصادي في اليمن، مثل وزارة المالية والتخطيط والبنك المركزي والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، للمساهمة في تأهيل هذه المؤسسات.

كل تلك الاجراءات ستساعد على ايجاد معالجات لمشكلة الديون الخارجية لليمن ، إلا اننا يجب الا نغفل أن الصراع و الانقسام الحاصل حاليا بين السلطات السياسية والاقتصادية في اليمن تعد عائقا امام تلك المؤسسات لتحقيق الاهداف المخطط لها، فيكفي ان نعرف ان البنك المركزي في صنعاء قد اعترض على سماح صندوق النقد الدولي للبنك المركزي في عدن بالسحب من حقوق السحب الخاصة، اضافة لغيرها من الصعوبات التي يواجهها البنك الدولي والمؤسسات التمويلية الاخرى في عملها في اليمن

وهو ما يعني أن تحقيق ونجاح تلك الاجراءات والمعالجات بالشكل الامثل في حاجة إلى توافر ظروف الامن والاستقرار.

خلاصة

إن اليمن تعرف تفاقماً للمشاكل الاقتصادية في سياق صراع سياسي وحرب، وتدهورت وضعية الدين اليمني خاصة بعد 2011 حيث أصبحت تثقل كاهل الدولة والمجتمع وحدت من قدرات اليمن على تجاوز الآثار الكارثية للحرب وقلصت من قدرات البلد على صرف الرواتب والنهوض بقطاعات التعليم والصحة والخدمات العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن قسطاً كبيراً من ديون اليمن هي ديون تنموية فيما جزء لا يستهان به من الديون الخارجية يهدف تمويل صفقات تسليح.

وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر الدول المقرضة لليمن بنسبة 19% من حجم الديون الخارجية تليها دولة روسيا الاتحادية، في حين يعد يعتبر البنك الدولي أكبر المؤسسات التمويلية المقرضة لليمن بنسبة تقارب 21% من حجم الديون الخارجية لليمن. وقدمت مؤسسات التمويل الدولي 48% من ديون اليمن الخارجية، 29% منها لصالح دول خارج نادي باريس و22% لصالح دول نادي باريس. والملاحظ أن كل ديون اليمن هي لجهات رسمية ولا توجد ديون لصالح القطاع الخاص، وتتميز ديون اليمن بطول الأجل. ورغم سياق الحرب وعدم الاستقرار السياسي، واصل البنك الدولي الاستثمار في اليمن.

وبالرغم من غياب خطة اصلاح اقتصادي، تتفاوض اليمن مع الجهات المقرضة لإعادة جدولة وتخصيص الديون إلا انها لا تمتلك خطة خاصة لمواجهة مشكلة الديون الخارجية، وتعاني اليمن من تضخم للدين العام الداخلي والخارجي، مما أدى إلى انهيار اقتصادي غير مسبوق تعيشه اليمن.

وما عقد من مشكلة الدين اليمني، عودة العديد من الجهات المقرضة إلى مطالبة البلد بتسديد مدفوعات الديون، رغم ما تعانيه اليمن من ظروف الحرب والانهييار الاقتصادي وغياب الرؤية الاقتصادية لدى صناعات القرار.

وقام كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتخفيف الشروط الاقراض لليمن، مراعاة للظروف التي تعيشها اليمن، كما تم توجيه الجزء الاكبر من التمويلات لبرامج الحماية والامان الاجتماعي.

مما ساهم من التخفيف، ولو بشكل جزئي، من آثار الانهييار الاقتصادي على المواطنين بالرغم من ان اليمن مازالت تحتاج إلى تمويلات أكبر في ظل استمرار الصراع والحرب واستمرار الانهييار الاقتصادي.

وأعاقت الحرب قدرة المؤسسات التمويلية في بعض الاحيان من القدرة على الوصول للمناطق والقطاعات المستهدفة وبرزت بدلا عنها منظمات المجتمع المدني التي استطاعت ان تملأ الفراغ الذي تركته تلك المؤسسات ولو جزئيا. وتعتبر شراكة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمحلي والحكومة أساسا للعقد الاجتماعي الجديد الذي يسعى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدعمها في الدول النامية.

إن حل مشكلة ديون اليمن يقع على عاتق كل الاطراف، بما فيها الدول والمؤسسات المقرضة لليمن، ويفترض أن تساهم دول التحالف العربي في تحمل جزء من مسئولية حل مشكلة ديون اليمن التي يعتمد نهوضها على انتهاء الحرب وحالة الانقسام السياسي.

فهرس المحتويات

1.....	المقدمة
3.....	الفصل الاول: الوضع الاقتصادي لليمن.....
3.....	المبحث الأول: الاقتصاد اليمني قبل عام 2015.....
6.....	المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي لليمن بعد عام 2015.....
12.....	الفصل الثاني: واقع الديون الخارجية لليمن.....
24.....	الفصل الثالث: آثار مشكلة ديون اليمن على الشعب اليمني.....
27.....	الفصل الرابع: الاجراءات المقترحة من قبل مختلف الجهات لمعالجة الدين الخارجي لليمن ..

فهرس الجداول

- جدول رقم (1) المؤشرات الاقتصادية لليمن للفترة 2012-2014 7
- جدول رقم (2) نسبة وعدد قروض الجهات المقرضة لليمن قبل عام 2015..... 9
- جدول رقم (3) المؤشرات الاقتصادية للدولة للفترة 2016- 2020 15
- جدول رقم (4) الانفاق الحكومي على اجور القطاع العام الباب الاول 16
- جدول رقم (5) ديون اليمن الخارجية خلال الفترة 2016- 2020 21
- جدول رقم (6) رصيد الدين الخارجي بحسب نوع الدائن خلال الفترة 2016- 2020... 23
- جدول رقم (7) إجمالي الديون الخارجية المثبتة في 2021 وفقا لتأكيد 15 دولة وجهة مانحة مقارنة بإجمالي الديون الموثقة للفترة 2014-2018م 29
- جدول رقم (8) جدول رقم (8) إجمالي مركز القروض الجاري استخدامها حتى 31/12/2017م بحسب القطاعات بالدولار..... 34